الصباح الاقتصادية
12
العدد 2344 - السنة الثامنة
الأحد 9 ربيع الأول 1437 - الموافق 20 ديسمبر 2015
Sunday 20 December 2015 - No.2344 - 8th Year

بتراجع نسبته 77.1 في المئة عن الأسبوع قبل الماضي

«بيان للاستثمار»: القيمة الرأسمالية للبورصة وصلت 40.25 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي

- المؤشر السعري تراجع في إحدى الجلسات اليومية إلى أدنى مستوى له من أكثر من 11 سنة

قالت شركة (بيان للاستثمار) إن القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية وصلت في نهاية الأسبوع الماضي إلى 40.25 مليار دينار كويتي بتراجع نسبته 77.1 في المئة مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل الماضي والذي كان 86.25 مليار دينار.

وأضافت الشركة في تقرير اقتصادي متخصص أعدته إدارة الدراسات والبحوث لديها أن سوق الكويت للأوراق المالية واصل تسجيله للخسائر المتتالية للأسبوع الثالث على التوالي، إذ انهت مؤشراته الثلاثة تعاملات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء على وقع استمرار سيطرة بعض العوامل السلبية على معنويات المتداولون الذين اتجهوا إلى عمليات البيع العشوائية التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة، لاسيما القيادية منها والتشغيلية، الأمر الذي أدى إلى تراجع المؤشر السعري في إحدى الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي إلى ادنى مستوى له من اكثر من 11 سنة، وتحديداً منذ شهر يوليو من عام 2004، فيما وصل مؤشر كويت 15 مع نهاية الأسبوع المنقضي إلى ادنى مستوى له على الإطلاق، وذلك منذ بدء تطبيقه في عام 2012.

هذا وعلى الرغم من دخول صفقة (فيفا) في مراحل متقدمة، حيث اعلنت شركة الاتصالات السعودية (STC) عن موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على الصفقة، وتقديمها عرض رسمي إلى شركة الاتصالات الكويتية (فيفا) للاستحواذ على نسبة 74% من أسهمها بسعر 1 دينار كويتي لكل سهم، إلا أن السوق لم يبد تأثراً إيجابياً بذلك، واستمرت مؤشراته في تسجيل الخسائر المتتالية، وهو الأمر الذي يثبت أن صفقة (فيفا) لن تكون كافية لدعم السوق في المرحلة الحالية التي تشهد فيها العديد من الشركات المدرجة والأوضاع الاقتصادية المحلية بشكل عام مزيداً من التعثر.

وفي هذا الصدد، قال وزير الخارجية الأسبق (الشيخ محمد صباح السالم الصباح) في محاضرة ألقاها في ورشة عمل بعنوان (لعنة الموارد النفطية) أن بعض الدول في منظمة (أوبك) تتمتع بأعلى دخل للفرد على مستوى العالم، إلا أنها تشارك بقية الدول النامية في العديد من مظاهر التخلف الاقتصادي كعدم المرونة في الهيكل الاقتصادي ووجود سوق عمالة غير متكاملة، مضيفاً أن القطاع النفطي يعتبر بالنسبة لدول (أوبك) المصدر الرئيسي للإيرادات والعملات الأجنبية، فأخذت تلك الدول تعتمد على النفط اعتماداً شبه كلياً، فبدأت كثير منها تتعاطى العقاقير النفطية بجرعات كبيرة غير عابئة بخطر الإدمان عليها!. وأضاف أن الإنفاق الحكومي في الكويت ارتفع بشكل سريع منذ أواخر السبعينات، إذ زاد ما يخص الفرد من الإنفاق الحكومي من 406 دنانير سنوياً في السنة المالية 1969/1970 إلى حوالي 1800 دينار في السنة المالية 1979/1980، وواكب ذلك ازدياد متوسط الأجور في القطاع العام بنسبة تزيد عن 80% ما بين عامي 1972 و 1978. ويبدو أن اعتماد الدولة على العوائد النفطية منذ العديد من السنوات أصبح مرضاً مستعصياً يصعب على الحكومة معالجته بعد أن ظل عادة متكررة في العقود الماضية، وعلى الرغم من ذلك فإن الفرصة لازالت متاحة أمام الحكومة لمعالجة أخطائها السابقة والمضي قدماً في إصلاح الأوضاع الاقتصادية المحلية، فالمشكلة تتمثل في لامبالاة الدولة في السعي إلى خلق مصادر دخل بديلة عن النفط، والحل الذي كان لزاماً على الحكومة أن تستغل السيولة القادمة من الثورة النفطية في إقامة المشاريع التنموية ذات العائد، وأن تتجه إلى تنويع مصادر الدخل، هذا بالإضافة إلى تخليها عن بعض الخدمات التي تحتكرها في الكثير من القطاعات الاقتصادية لحساب القطاع الخاص.

على صعيد آخر، قرر مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الأسبوع الماضي رفع سعر الفائدة البنكية بمقدار ربع نقطة مئوية من 0.25% إلى 0.5% للمرة الأولى خلال 10 سنوات، كما تبع ذلك قرار البنك المركزي الكويتي برفع مماثل لسعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ليصبح 2.25% بدلاً من 2%، وقال محافظ بنك الكويت المركزي أن «هذا القرار جاء في إطار حرص البنك الراسخ والمستمر على ضمان تنافسية وجاذبية العملة الوطنية باعتبارها الوعاء الأساسي للمدخرات الوطنية، وبما يساهم في ترسيخ الأجواء الداعمة لتمكين قطاعات الاقتصاد الوطني من تجاوز تحديات المرحلة الحالية».

وتجدر الإشارة إلى أن رد الفعل السريع الذي أبداه (بنك الكويت المركزي) بشأن رفع أسعار الفائدة بعد دقائق معدودة من رفع (الاحتياطي الفدرالي الأمريكي) لسعر الفائدة يثير الدهشة والاستغراب والكثير من التساؤلات، إذ ليس هناك مقارنة بين الاقتصادين الأمريكي والكويتي، فالأول يتمتع بمؤشرات تدل على قوته، على عكس الاقتصاد المحلي الذي يعاني من الكثير من نقاط الضعف، كما أن نسبة الفائدة الأمريكية كانت تقارب الصفر بينما في الكويت 2%، وقرار المركزي الأمريكي برفعها ربع نقطة مئوية يعتبر رفع رمزي لأن الاقتصاد الأمريكي يعتبر في حالة نمو، وما يثبت ذلك أن (الفدرالي الأمريكي) نفسه قام برفع توقعاته للنمو الاقتصادي في 2016 من 2.3% إلى 2.4%، في حين أن رفع الكويت لأسعار الفائدة في الوقت الراهن سيؤدي إلى إحباط السوق ومزيد من التراجع لأن الاقتصاد الوطني يشهد تراجعات تاريخية بسبب الانخفاضات الواضحة التي تسجلها أسعار النفط ومؤشر سوق الكويت للأوراق المالية الذي يعتبر مرآة لوضع الاقتصاد المحلي؛ كما أن الكويت لم تقم بخفض أسعار الفائدة حينما قام البنك المركزي الأمريكي بخفضها إلى مستويات قريبة من الصفر خلال عام 2008، بينما الآن يقرر المركزي الكويتي رفعها بالتزامن مع قرار الفدرالي الأمريكي!.

وبالعودة إلى تداولات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد اغلقت مؤشراته الثلاثة في المنطقة الحمراء للأسبوع الثالث على التوالي، وذلك على وقع استمرار العوامل السلبية في السيطرة على توجهات المتداولون في السوق، خاصة في ظل الهبوط المتواصل لأسعار النفط والتوقعات المستقبلية السلبية لهذه الأسعار، وقد سجل السوق خسائره في ظل موجة البيع التي يشهدها منذ فترة، والتي تشمل الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، وخاصة الأسهم القيادية في قطاعي الاتصالات والسلع الاستهلاكية، واللذان كانا الأكثر تراجعا بين كافة قطاعات السوق خلال الأسبوع الماضي.

وعلى صعيد التداولات اليومية للسوق، فقد شهد في جلسة بداية الأسبوع تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث لم يتمكن من تحقيق الارتفاع سوى مؤشر كويت 15 الذي حقق مكاسب بسيطة على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسهم الثقيلة، فيما تراجع المؤشرين الوزني والسعري، لاسيما الأخير الذي سجل خسارة واضحة نتيجة استمرار الضغوط البيعية القوية التي تركزت على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عمليات المضاربة النشطة المستمرة منذ عدة أسابيع. أما في الجلسة التالية، فقد وقع السوق تحت تأثير استمرار الضغوط البيعية القوية ما أدى إلى تراجع معظم الأسهم التي تم تداولها خلال الجلسة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مؤشرات لاسوق الثلاثة بشكل كبير ووصول المؤشر السعري إلى أدنى مستوى إغلاق له منذ 2004، وقد جاء ذلك في ظل ارتفاع مستويات السيولة بنسبة تخطت الـ 50%.

أما في جلستي الثلاثاء والأربعاء، فقد تمكن السوق بنهايتهما من تحقيق الارتفاع لمؤشراته الثلاثة وإن بنسب محدودة، وقد جاء ذلك بدعم من عودة عمليات الشراء على بعض الأسهم القيادية التي انخفضت أسعارها ووصلت إلى مستويات مغرية للشراء، بالإضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي تركزت على عدد من الأسهم الصغيرة، هذا ولم يتمكن السوق في الجلسة الأخيرة من الأسبوع من مواصلة أداءه الإيجابي الذي شهده في الجلستين السابقتين، لينهيها مسجلاً خسائر متفاوتة لمؤشراته الثلاثة، وذلك وسط انخفاض مؤشرات التداول بشكل ظاهر، لاسيما السيولة تراجعت مع نهاية الجلسة بأكثر من 35%.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25.40 مليار د.ك. بتراجع نسبته 1.77% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 25.86 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق تراجعا بنسبة بلغت 9.21% عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27.98 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,623.69 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 1.10% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة نسبتها 1.19% بعد أن أغلق عند مستوى 381.40 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 902.16 نقطة، بخسارة نسبتها 1.38% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 6.57% ليصل إلى 12.43 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 14.89%، ليبلغ 95.05 مليون سهم تقريباً.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 13.95%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 13.10%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 14.89%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

أداء مؤشرات السوق

		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
أسبوعي	الأسبوع السابق	5,623.69	381.40	902.16
	الأسبوع ما قبل السابق	5,686.15	386.00	914.80
	التغير (نقطة)	-62.46	-4.60	-12.64
	التغير %	-1.10%	-1.19%	-1.38%
سنوي	السنة السابقة	6,535.72	438.88	1,059.95
	التغير (نقطة)	-912.03	-57.48	-157.79
	التغير %	-13.95%	-13.10%	-14.89%

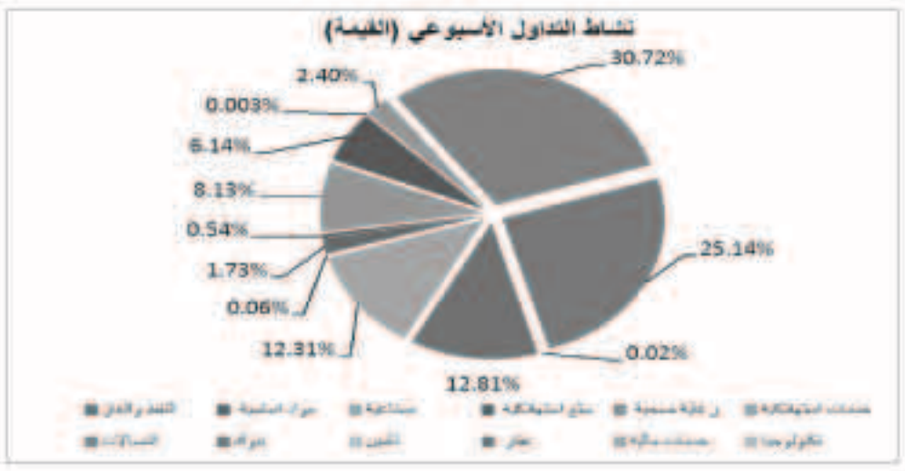

- السوق لم يظهر تأثراً إيجابياً على الرغم من دخول صفقة (فيفا) في مراحل متقدمة

الصندوق الكويتي يقود اجتماعات اقتصادية عربية لدعم برامج وخطط تنمية سيناء المصرية

- البدر : الحكومة المصرية قدمت دراسات عديدة لمشروعات في النقل والزراعة والإسكان والتعليم والصحة والإسكان
- 45 مليون دينار من الصندوق العربي لمصر لدعم مشروع الصرف الصحي بالرهاوي

تنطلق اليوم في الكويت فعاليات احد أهم الاجتماعات الاقتصادية والتنموية العربية ، التي تعقد قبل انتهاء العام الجاري 2015 ، والتي دعا اليها الصندوق الكويتي، وتتعلق بالبرامج الإنمائية والخطط الطموحة لدى الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء . وقال المدير العام عبدالوهاب البدر ان الصندوق نظم هذا الاجتماع بعد أن تلقى طلبا من حكومة جمهورية مصر العربية في نهاية اكتوبر الماضي ، للنظر في تمويل برنامج شبه تنمية جزيرة سيناء ، وهو مشروع يحظى باهمية عالية واولوية كبيرة لدى الحكومة المصرية ، مشيرا الى أن الجهات المسئولة في مصر قدمت للصندوق مجموعة من الدراسات لبرنامج التنمية الذي تعتزم تنفيذه ، وتضمنت مشروعات في قطاعات النقل والزراعة والإسكان والتعليم والصحة والصناعة . وقال المدير العام عبدالوهاب البدر ان المشروع الطموح للحكومة المصرية بتنمية سيناء من المشروعات التي يمكن تنفيذها من خلال التمويل المشترك . ومن ثم فإنه دعا الى عقد هذا الاجتماع بين ممثلي الصناديق والحكومة المصرية ، لاستعراض الدراسات والتصورات المقترحة وخطط واساليب تمويل المشروع .

واكد البدر أن من بين رؤساء ومدراء الصناديق والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية المشاركة في الاجتماع ، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد، ونائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية يوسف البسام ، والمدير العام لصندوق ابوظبي للتنمية محمد سيف السويدي ، والمدير العام لصندوق الأوفيد سليمان الحريش ، بالإضافة الى ممثلي البنك الإسلامي للتنمية وكذلك ممثلي الصندوق الكويتي للتنمية . وقال البدر ان البرنامج المصري الطموح لتنمية سيناء يهدف الى تنمية التجمعات السكانية من البدر الرحل في شبه جزيرة سيناء ، عن طريق توفير سبل استقرارهم وخلق بنيه مناسبة لتطوير انشطتهم ومشجعة لخلق الاستثمارات الإنتاجية والتنموية مما يساهم في توفير وتحقيق اكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان سيناء .

من جهة أخرى قال المدير العام انه وعلى هامش الاجتماعات سيتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، لتمويل مشروع الصرف الصحي في المناطق المجاورة لمصرف الرهاوي والبالغ قيمتها 45 مليون دينار كويتي ، كما سيعقد مؤتمر صحفي في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأحد الموافق 2015/12/20 (بقاعة المؤتمرات) بمبنى الصندوق الكويتي ، لممثل حكومة جمهورية مصر العربية وزيرة التعاون الدولي سحر نصر ، ومدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر ، وذلك للحديث حول نتائج الاجتماعات التي تمت مع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية حول تمويل مشروعات شبه جزيرة سيناء .

«فيزا» : «بيتك» اكبر بنك مصدر للبطاقات مسبقة الدفع بالكويت

تسليم الجائزة بحضور الناهض

حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك» جائزة «اكبر بنك مصدر لبطاقات فيزا مسبقة الدفع في الكويت» من شركة فيزا العالمية هو تأكيد على نجاح وكفاءة «بيتك» في سوق البطاقات المصرفية، والريادة والثقة التي يتمتع بها، والتي مكنته من تحقيق هذا الانجاز ، فضلا عن الجودة والنوعية في بطاقاته التي تشهد نموا ملحوظا واقبالا كبيرا من العملاء لما لها من قيمة مضافة ومميزات متعددة، مشيرا الى ان «بيتك» يحتل التصنيف الاول في الكويت في عدد البطاقات المصدرة ومن ضمن الاوائل في منطقة الخليج.

واضاف الناهض ان الجائزة هذا تؤكد استحواذ «بيتك» على قاعدة عملاء عريضة وحصة سوقية كبيرة، مع كفاءة عالية في الاداء، مشيرا الى ان السياسة المتبعة عند اصدار المنتجات الجديدة تكون نتاج دراسات وتحليلات مركزة للسوق وتطوراته ومتطلباته، بما يرسخ اولوية رضا العميل، ويعزز الابتكار والتنوع والثقة كمرتكزات لاداء ومواجهة المنافسة . ولفت الناهض الى ان بطاقات «بيتك» مسبقة الدفع والائتمانية تتمتع بميزات فريدة حيث توفر لحامليها خصومات وعروض تسويقية كبيرة، في اماكن حيوية ومتنوعة عند استخدامها في دولة الكويت او حول العالم ، وكذلك تقدم مزايا التأمين تنافسية، كما انها تتميز بتصميمها الرائع وبخضوعها لاعلى درجات الحماية والامان وفقا للمعايير العالمية بنظام 3D، وتعمل بالتعاون مع شبكة مصرفية واسعة الانتشار وخدمات مصرفية الكترونية تعمل على مدار الساعة يمكن من خلالها التحكم بالبطاقات واتمام العديد من العمليات بأمان وسرعة ويسر. وتوفر بطاقات «بيتك» لحامليها خدمة الرسائل القصيرة على عمليات السحب والشراء، ومن خلال كشف الحساب الشهري الاكتروني، كما ساهمت «بطاقة الخير » في توفير فرصة الحج والعمرة لنحو 2000 شخص حتى الآن ، وهناك « بطاقة الاسرة» التي تساعد في تنظيم النفقات العائلية من خلال استخدام آمن عبر البطاقات لكافة افراد الاسرة .

بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية

«التجاري» يحتفل بتخريج موظفيه المشاركين في البرامج الاحترافية

احتفل البنك التجاري الكويتي بتخريج دفعة جديدة من موظفيه الذين اجتازوا بنجاح وتفوق البرامج الاحترافية بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية، والمعتمدة من قبل معهد الدراسات المالية في بريطانيا، في شهادات إدارة الائتمان، إدارة ائتمان متقدم، مدير فرع، ومساعد مدير فرع. وقد اقيم حفل التخرج في غرفة تجارة وصناعة الكويت بحضور فريق من الإدارة التنفيذية لدى البنك ولفيف من المصرفيين العاملين في القطاع المصرفي.

وقد صرحت مديرعام إدارة الموارد البشرية منى العبد الرزاق ، بان احد اساليب التدريب المتبعة في البنك التجاري الكويتي هو إشراك الموظفين في دورات التدريب الاحترافية والمتخصصة، لإكسابهم المهارات والسلوكيات المطلوبة، لينعكس إيجابا على أدائهم في العمل. لذا فإن تخريج هذه المجموعة من الموظفين يأتي استكمالا للنهج الذي يتبعه البنك للارتقاء و تقديم الأفضل.

وشددت منى العبد الرزاق على أن مثل هذه البرامج التدريبية تحقق جزء من أهداف البنك التجاري الكويتي بتشجيع الكوادر الوطنية وتدريبهم لشغل مناصب إشرافية وقيادية في المستقبل. كما أشارت إلى إن قدرة البنك التجاري على التوسع والنمو بصورة كبيرة، تعتمد بشكل أساسي على العنصر البشري المدرب بكفاءة عالية ، حيث يبذل البنك قصارى جهده في الحفاظ على المستوى المهني العالي والسمعة الطيبة التي يتمتع بها موظفو التجاري، من خلال تدريبهم وتطويرهم وتحفيزهم بشكل مستمر.

لقطة جماعية للدفعة الجديدة